RCAR
النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد
Régime Collectif d'Allocation de Retraite

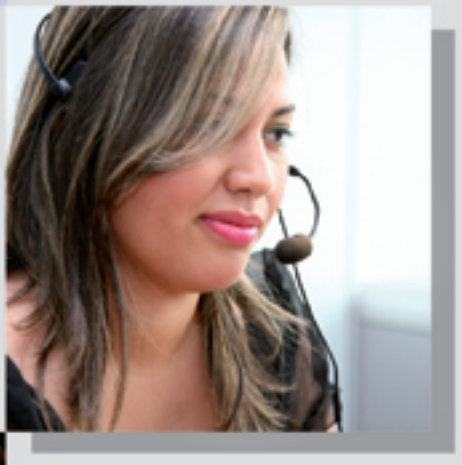

التقرير السنوي 09

الفهرس

04 رسالة السيد المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير

05 كلمة السيد مدير قطب الاحتياط

06 الهيئات المسيرة:
06 لجنة الإدارة
07 التسيير والتنظيم

08 أهم أرقام وأحداث سنة 2009

09 معايير النظام في 2009/12/31

10 العلاقة مع الزبناء في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد:
التزام جماعي في خدمة الزبون

12 التقرير الإداري
13 النظام العام
المشغلون المنضمون
المنخرطون المساهمون
المستفيدون من المعاشات
التحصيلات
المعاشات

17 النظام التكميلي
المؤسسات المتعاقدة
المنخرطون المساهمون
المستفيدون من المعاشات
التحصيلات
المعاشات

18 التقرير المالي
19 النظام العام
الموارد
الاستعمالات
النتيجة

21 النظام التكميلي
الموارد
الاستعمالات
النتيجة

23 مصاريف تدبير التوظيفات والتسيير الإداري للنظام

24 استراتيجية التوظيفات

25 الحصيلة الاكتوارية للنظام العام

27 بيان ملخص في 2009/12/31

« **بفضل حسن جودة تدبيره**، استفاد قطب الاحتياط من قدرات وكفاءات صندوق الإيداع والتدبير للارتقاء إلى مستويات المعايير الدولية للتسيير. »

أناس لهوير علمي
المدير العام لصندوق الإيداع و التدبير

لقد توخى تدبير الاحتياط الاجتماعي، الذي يعتبر من أبرز المهام الموكولة إلى صندوق الإيداع والتدبير، خيارا استراتيجيا تمثل في تطويره وتمديده إلى باقي الشرائح المهنية الاجتماعية التي لم تتوفر بعد على أية تغطية.

لذلك، لازال صندوق الإيداع و التدبير، باعتباره فاعلا مرجعيا في قطاع الاحتياط الاجتماعي ، يساهم في تنمية وتطوير هذا الأخير عبر مؤسستي الاحتياط التابعتين له و المسيرتين من طرف قطب الاحتياط : الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

بفضل حسن جودة تدبيره، استفاد قطب الاحتياط من قدرات وكفاءات صندوق الإيداع والتدبير للارتقاء إلى مستويات المعايير الدولية للتسيير.

وبفضل كفاءات صندوق الإيداع والتدبير المختصة في قيادة المشاريع الكبرى والمعقدة في مجالات المالية، الأكتوارية، المنظومة المعلوماتية، القانون والتقاعد، حققت عمليات تحويل الصناديق الداخلية للتقاعد نحو النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد نجاحا مهما، رغم صعوبتها.

كما تمكن النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد من تعزيز موقعه كرائد في مجال التقاعد، عبر تطوير نظام تسييره، الذي يشكل عنصرا مهما في توجهه الاستراتيجي.

من خلال هذه المعطيات، يتضح جليا بأن صندوق الإيداع والتدبير، يؤكد زعامته في تدبير صناديق التقاعد وله من الإمكانيات والكفاءات ما يخول له تقلد المزيد من المسؤوليات داخل قطاع التقاعد، عبر تدبير القطب العمومي في الإصلاح الذي بادرت به السلطات العمومية.

«وتشكل التنمية البشرية أكبر الورشات التي أطلقها المغرب، بالاضافة إلى تعميم التغطية الاجتماعية، التي تعد هدفا رئيسيا في إطار إصلاح التقاعد الذي بادرت به السلطات العمومية.»

مولاي أحمد الشرقاوي

مدير قطب الاحتياط لصندوق الإيداع والتدبير
ومدير النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

في إطار الدينامكية التي يعرفها المغرب منذ اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس العرش، أصبح قطاع التقاعد مدعوا للعب دور فعال في تحديث الاقتصاد الوطني.

كما أن الأهمية التي يلعبها هذا القطاع في التنمية البشرية، توسيع الإدخار وتفعيل ديناميكية الميدان المالي، أصبحت أهمية غير قابلة للإثبات. وتشكل التنمية البشرية أكبر الورشات التي أطلقها المغرب، بالإضافة إلى تعميم التغطية الاجتماعية، التي تعد هدفا رئيسيا في إطار إصلاح التقاعد الذي بادرت به السلطات العمومية.

في هذا الصدد، ساهم قطب الاحتياط التابع لصندوق الإيداع والتدبير، منذ البداية، في موضوع حل إشكالية التقاعد بالمغرب وجعل إصلاح القطاع الذي بادرت به السلطات العمومية، من أولويات اهتماماته، وذلك عبر كل من الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد؛ مؤسستي الاحتياط الاجتماعي التابعتين لصندوق الإيداع و التدبير.

وفي هذا الإطار، أوضح قطب الاحتياط مهمته وحدد رؤيته، من أجل لعب دور أساسي في الورش الوطني لتحديث الاقتصاد الوطني والإسهام بشكل إيجابي في تطوير وتحديث قطاع الاحتياط بالخصوص.

وبما أن تحديث القطاع العمومي يعد تحديا كبيرا يجب تخطيه، قصد تحسين تنافسية المغرب، فقد التزم قطب الاحتياط بالمساهمة في هذا المجهود الوطني، وذلك بإحداث برنامج طموح لعصرنة نموذج عمله وجعله محور اهتماماته. كما أن تبسيط الإجراءات، توفير الخدمات الإلكترونية، تدعيم منهاج توجه الزبون، تطوير التواصل، تنمية الكفاءات، تحسين الحكامة وضمان الشفافية، يشكلون أهداف برنامجنا للامتياز الذي انطلق منذ سنة 1998 حيث تم تقويته خلال سنة 2003 والرفع من وثيرته ابتداء من سنة 2006.

تعتبر الإنجازات التي حققها قطب الاحتياط، حصيلة الديناميكية المتميزة التي تم ترسيخها من طرف صندوق الإيداع والتدبير بغية تدعيم العصرنة والتنمية وخلق مناخ عمل ممتاز يعمل على تحفيز الموارد البشرية وكذا تحسين الفعالية. كما اعترف مهنيون وطنيون ودوليون بمستوى الامتياز الذي وصل إليه قطب الاحتياط التابع لصندوق الإيداع والتدبير وأكدوا على قدرته في المحافظة على مستواه كرائد في التسيير العصري للخدمات العمومية.

نظرا لاعتمادنا على التكنولوجيات الحديثة في مجال الإعلام والتواصل وكذا على كفاءة مواردنا البشرية، التي تشكل العامل الرئيسي في كل الانجازات التي تم تحقيقها بفضل مشاركتها التامة والفعلية وتفانيها، فإننا سوف نستمر في توسيع وتجديد أساليب عملنا وذلك بالتطوير المستمر لفعاليتنا.

وأخيرا، يلتزم الطاقم المسير بالحفاظ على هذا المركز الريادي وضمان الامتياز العملي لكل أنشطة القطب لتجاوز تطلعات زبنائه وجميع شركائه الفاعلين.

الهيئات المسيرة

لجنة الإدارة

تجتمع لجنة إدارة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، على الأقل مرة في السنة، تحت رئاسة السيد المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير. و تتجلى مهامها فيما يلي:

– مناقشة مختلفات عامة وخاصة المتعلقة بالنظام المالي؛
– المصادقة على سياسة الاستثمار؛
– المصادقة على الحصيلة الاكتوارية؛
– المصادقة على الحسابات الاجتماعية للنظام؛
– مناقشة مختلفات تقنية تخص النظام.

الرئيس

- **السيد أناس لهوير علمي**
المدير العام لصندوق الإيداع و التدبير

الإدارة

- **السيد مولاي أحمد الشرقاوي**، مدير قطب الاحتياط لصندوق الإيداع والتدبير ومدير النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

الأعضاء

- **السيد التهامي البركي ولطفي بوجندار**، ممثلا السيد وزير المالية والخوصصة
- **السيد يونس اسحيمي**، ممثل السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة
- **السيد لحسن افزوان**، ممثل السيد وزير التشغيل والتكوين المهني
- **السيدة نادية نحيل**، ممثلة السيد وزير التجهيز والنقل
- **السيد عبد العزيز سياسي**، ممثل السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري
- **السيدة زينب الغزواني**، ممثلة السيد وزير الداخلية
- **السيد محمد شحيب**، ممثل السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات العمومية
- **السيد إدريس ملين**، رئيس غرفة بالمجلس الأعلى

ممثلو المنخرطين

- **السيد عبد اللطيف عرفاوي**: اتصالات المغرب
- **السيد علي قريب**: مرسى ماروك
- **السيد طارق مالكي**: مجلس القيم المنقولة
- **السيد عبد اللطيف هل الفضل**: الجماعة القروية لبوقنادل

مولاي أحمد الشرقاوي

مدير قطب الاحتياط

1 عمر أحميطو

مدير الشراكة و العلاقات مع الزبناء

2 أحمد ياسر البلغيتي

مدير الانظمة المعلوماتية

3 أحمد إقبال بنبراهيم

مدير البرامج و تخطيط المشاريع

4 ابراهيم بوصبر

مدير الانتاج

5 الحبيب دامو

مدير المعاشات

6 وفاء فحلاوي

مديرة الجودة و السلامة

7 أحمد خرازي

مدير الدراسات و الدعامات التقنية

8 التهامي مرغاد

مدير الإدارة و المالية

التسيير والتنظيم

ينتظم النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد كما يلي:

- مديرية الإنتاج؛
- مديرية المعاشات؛
- مديرية الشراكة و العلاقات مع الزبناء؛
- مديرية الإدارة و المالية؛
- مديرية الجودة و السلامة؛
- مديرية الأنظمة المعلوماتية؛
- مديرية البرامج و تخطيط المشاريع؛
- مديرية الدراسات و الدعامات التقنية؛
- مراقبة التسيير و الفحص الداخلي.

أهـم الأرقـام

	النظام العام	النظام التكميلي
المشغلون المنضمون	3.613	223
المنخرطون المساهمون	190.567	10.074
المتقاعدون	98.370	962
المتقاعدون الجدد	5.682	222
التحصيلات (مليون درهم)	1.697,98	60,97
المعاشات الممنوحة (مليون درهم)	3.033,69	9,24
المحفظة (مليون درهم)	77.199,52	173,21
مجموع البيان (مليون درهم)	81.206,55	355,14
العائدات المالية (مليون درهم)	3.371,83	8,24
نتيجة السنة المالية (مليون درهم)	958,30	-11,29

أهـم الأحـداث

محور الزبون

- الحفاظ على شهادة الجودة إيزو 9001 نسخة 2000 لجميع أنشطته المهنية والداعمة مع المرور إلى النسخة 2008 ؛
- مواصلة عمليات إدماج الصناديق الداخلية للتقاعد مع وكالات توزيع الماء والكهرباء؛
- إدماج أكثر من 210 مؤسسة في منصة الأعمال الالكترونية للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد؛
- تصميم وتطوير النسخة التفاعلية للموقع الالكتروني للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

محور التسيير

- إصدار برنامج إصلاح العمليات والأنظمة المعلوماتية تحت البنية الموجهة نحو الخدمات (SOA).

محور الحكامة

- وضع خطة استمرارية العمل للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

معايير النظام في 2009/12/31

سقف الأجور

على إثر استغلال الأجور المصرح بها للنظام الجماعي خلال سنة 2008، عرف متوسط أجور النظام ارتفاعا بنسبة 3,37%، وبذلك أصبح سقف الأجور الذي يعتمد كأساس لاحتساب واجبات الانخراط ومساهمات أرباب العمل 13.800 درهم سنة 2009 مقابل 13.350 درهم في السنة الفارطة، أي بارتفاع قدره 450 درهم.

13.800 درهم

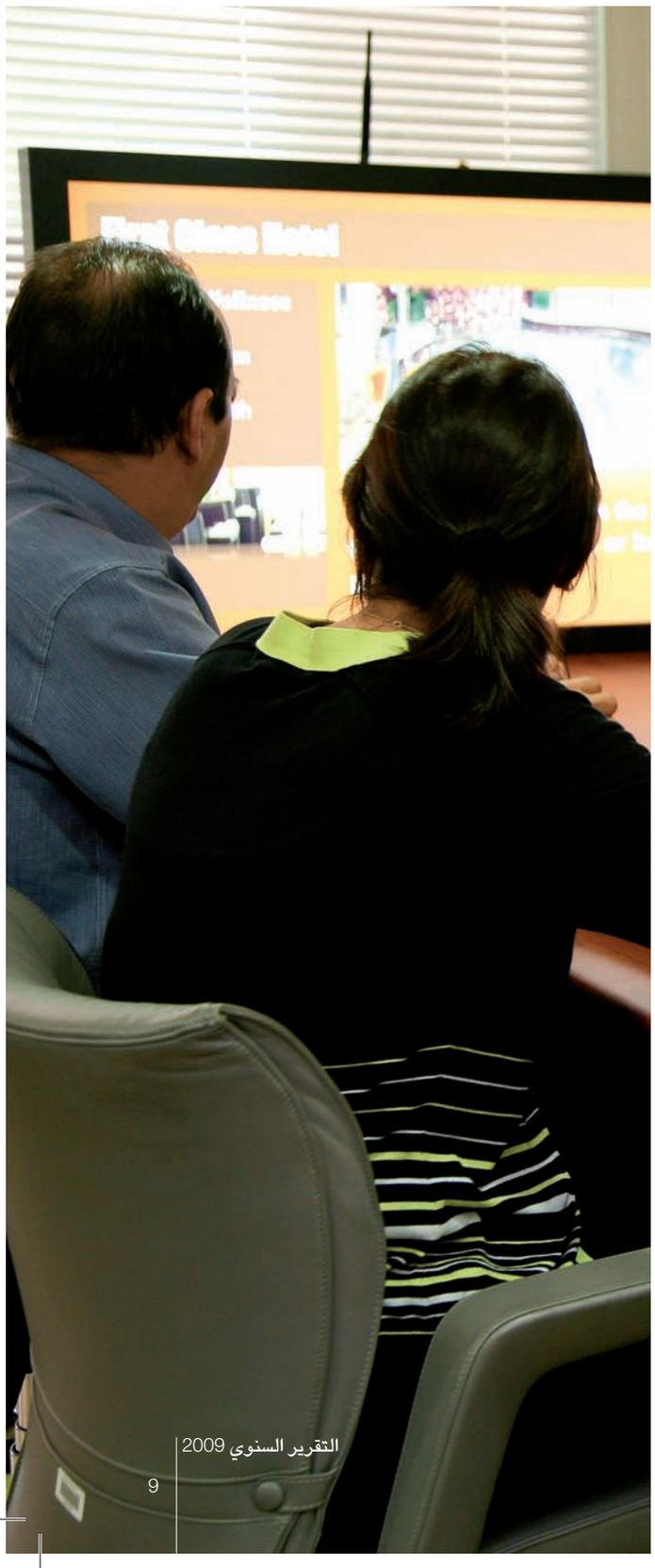

إعادة تقييم المعاشات

ابتداء من فاتح يناير 2009، قام النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، بإعادة تقييم المعاشات الممنوحة من طرف النظام، بنسبة 3,49%، أي بفارق 249 نقطة أساس. وابتداء من سنة 1990، بلغت النسبة المتوسطة لإعادة تقييم المعاشات، 5,29%.

3,49%

معدل المردودية

سجل معدل المردودية لسنة 2009 انخفاضا حيث استقر في حدود 2,68% مقابل 6,37% السنة الماضية متأثرا بالأداء السلبي لمحفظة الأسهم. لكن، رغم هذا الانخفاض فإن معدل المردودية المحقق على مدى خمس سنوات (6,32%) يفوق ما تم افتراضه في الحسابات الاكتوارية (5%).

2,68%

تكلفة التسيير المالية و الإدارية

خلال سنة 2009، بلغ اجمالي المصاريف والتكاليف 195,85 مليون درهم مقابل 186,59 مليون درهم في السنة الماضية، أي بزيادة 9,26 مليون درهم أو بنسبة 4,96%.

195,85 مليون درهم

التزام جماعي في خدمة الزبون

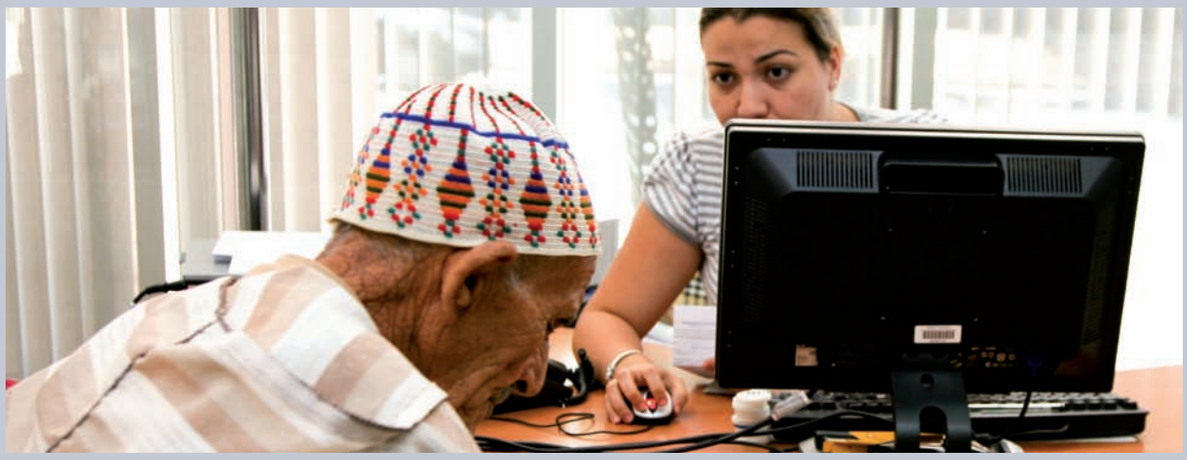

التزامات خدماتنا

– 100% من عملياتنا المهنية آلية؛
– 100% من الخدمات متوفرة على موقعنا الالكتروني؛
– 82% من زبنائنا راضون.

خدمات ممنوحة وإنجازات في مستوى التزاماتنا

– وضع نسخة المحطة التفاعلية للموقع الالكتروني للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد؛

– تنظيم 184 حصة عمل و 4 أيام دراسية لفائدة المنضمين؛

– استعمال منصة موقعنا الالكتروني من طرف 210 مشغل منضم؛

– معالجة 6.289 شكاية، 50% منها تم معالجتها عبر موقعنا الالكتروني www.rcar.ma؛

– معالجة 12.437 مكالمة هاتفية عبر مركز اتصالنا؛

– 103.844 زائر لموقعنا.

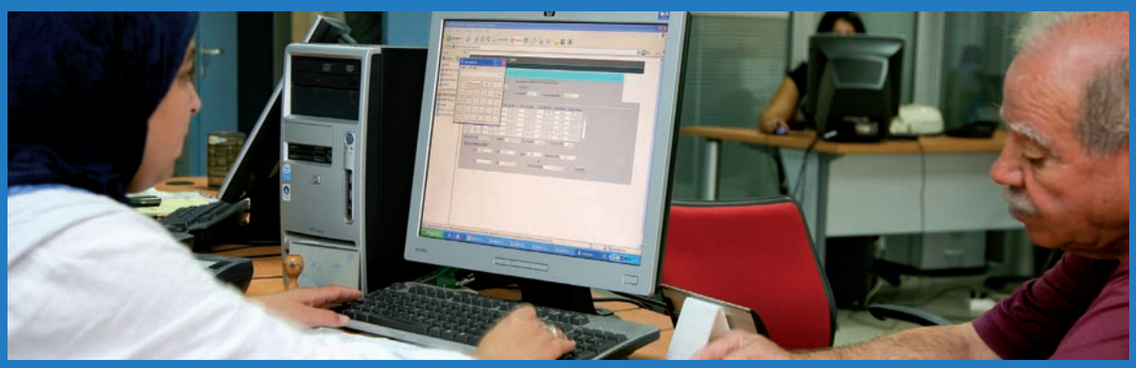

مؤشرات الأداءات مطابقة لالتزاماتنا

– معدل إرضاء المشغلين : 83%؛
– معدل إرضاء المنخرطين : 67%؛
– معدل إرضاء المستفيدين : 87%؛
– 86% من الشكايات تم معالجتها خلال خمسة أيام مقابل 80% من الشكايات سنة 2008؛
– 3,61 يوم هو معدل مدة معالجة شكاية واحدة مقابل 4,88 يوم كمعدل مدة لمعالجة شكاية سجل خلال سنة 2008؛
– 20 دقيقة هي مدة الانتظار أمام شبابيك الاستقبال؛
– 15 دقيقة لتصفية معاش.

الاعتراف بالتزاماتنا الموعودة

– الجائزة الثانية للموارد البشرية لجمعية مسيري ومؤطري الموظفين (إصدار 2006)

– الجائزة الوطنية للإدارة الالكترونية (إصدار 2008)

– شهادتي تقدير سلمت من طرف الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي تنويها بإدارة الجودة الشاملة والنظام اللاورقي (نونبر 2008)

– تثبيت شهادة تصديق الجودة ISO 9001 نسخة 2008 لجميع مهن النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (أكتوبر 2010)

التقرير الإداري

النظام العام

يعتبر النظام العام نظام تقاعد إجباري. و يطبق هذا النظام على:

– مستخدمي المؤسسات العمومية الخاضعين للمراقبة المالية للدولة؛

– المتقاعدين الجاري عليهم الحق العام و المؤقتين و المياومين و العرضيين العاملين مع الدولة و الجماعات المحلية.

في 2009/12/31، **بلغ إجمالي عدد المساهمين في النظام العام** 288.937 **مساهما. و يوزع هذا العدد كما يلي:**

– 190.567 **منخرطا نشيطا**؛

– 57.703 **متقاعدا**؛

– 40.667 **ذوي الحقوق**.

تطور عدد المساهمين في النظام العام

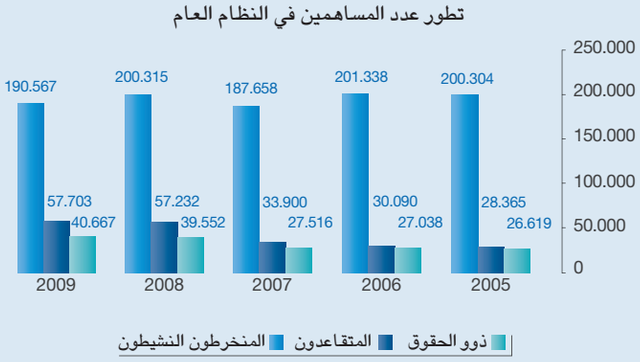

المشغلون المنضمون

إلى غاية 2009/12/31، بلغ عدد المؤسسات المنضمة في النظام العام 3.613 مؤسسة، موزعة كما يلي:

– الجماعات المحلية : 1.687

– المؤسسات العمومية : 911

– الإدارات العمومية : 1.015

تطور عدد المشغلين المنضمين في النظام العام

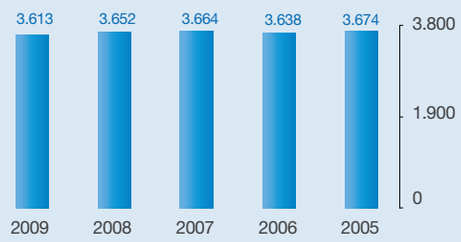

توزيع المؤسسات المنضمة في النظام العام

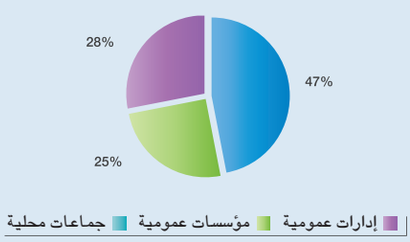

المنخرطون المساهمون

عرف العدد الإجمالي للمنخرطين النشيطين، خلال سنة 2009، تراجعا بنسبة 4,87% حيث وصل إلى 190.567 مقابل 200.315 منخرطا خلال سنة 2008. و يفسر هذا الانخفاض ببلوغ العديد من المنخرطين سن التقاعد وتوقف بعض المنخرطين المؤقتين التابعين للإدارات العمومية عن العمل (العرضيون، المتعاقدون...).

تطور عدد المنخرطين النشيطين في النظام العام

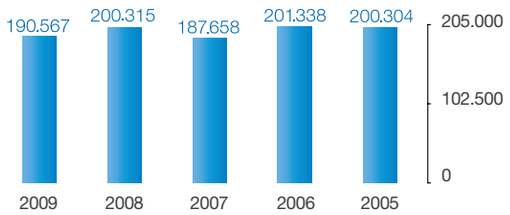

توزيع عدد المنخرطين النشيطين حسب فئة المشغل

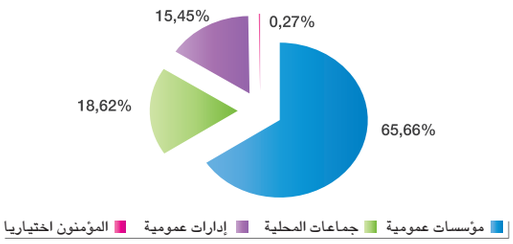

المستفيدون من المعاشات

مقارنة مع سنة 2008 المتميزة بعملية إدماج الصندوق الداخلي للتقاعد للمكتب الشريف للفوسفاط في النظام و التي أدت إلى ارتفاع استثنائي في عدد المستفيدين من المعاشات، عرفت سنة 2009 زيادة خفيفة في عدد المستفيدين الذي وصل إلى 98.370 مقابل 96.784 سنة 2008، أي بزيادة نسبتها 1,64%.

و بهذا فقد بلغ متوسط عمر المستفيدين من المعاش 64 سنة بالنسبة للمتقاعدين و 66 سنة بالنسبة للأرامل.

تطور عدد المستفيدين من معاشات النظام العام

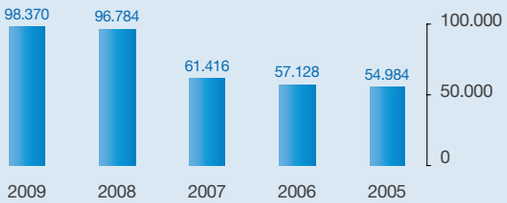

توزيع عدد المستفيدين من معاشات النظام العام

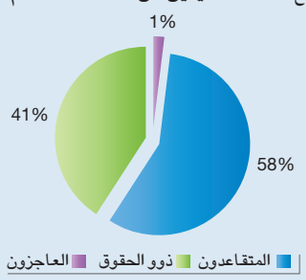

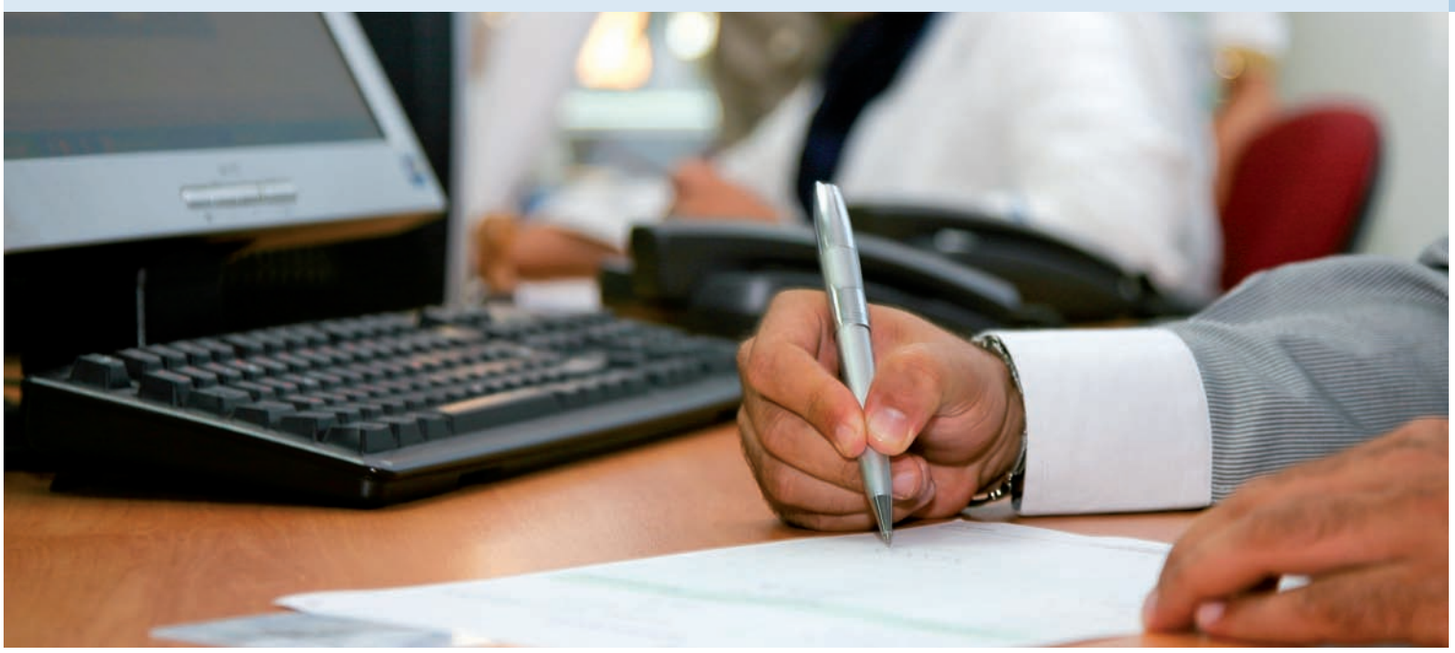

الخصائص الديموغرافية للمساهمين في النظام العام للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

الفئــة	2008	2009
الأعضاء النشيطون		
العدد	200.315	190.567
متوسط الأعمار (بالسنوات)	43	42
الأعضاء المتقاعدون		
العدد	56.311	56.814
المعاش السنوي المتوسط (بالدرهم)	40.682	43.312
متوسط الأعمار (بالسنوات)	64	64
الأعضاء العاجزون		
العدد	921	889
المعاش السنوي المتوسط (بالدرهم)	32.846	34.033
متوسط الأعمار (بالسنوات)	56	57
ذوو الحقــوق		
العدد		
• الأزواج	31.065	32.043
• الأيتام	7.813	7.824
• الأيتام العاجزون	64	800
المعاش السنوي المتوسط (بالدرهم)		
• الأزواج	11.528	12.856
• الأيتام	7.723	8.409
• الأيتام العاجزون	11.188	12.287
متوسط الأعمار (بالسنوات)		
• الأزواج	67	67
• الأيتام	15	17
• الأيتام العاجزون	39	39

التحصيلات

خلال سنة 2009، بلغ إجمالي التحصيلات في إطار النظام العام 1.697,98 مليون درهم، مقابل 1.403,69 مليون درهم خلال سنة 2008، أي بزيادة نسبتها 20,97%، و تعود هذه الزيادة بالأساس إلى عملية إدماج الصندوق الداخلي للتقاعد للمكتب الشريف للفوسفاط في النظام ، وكذا للزيادة في أجور المساهمين.

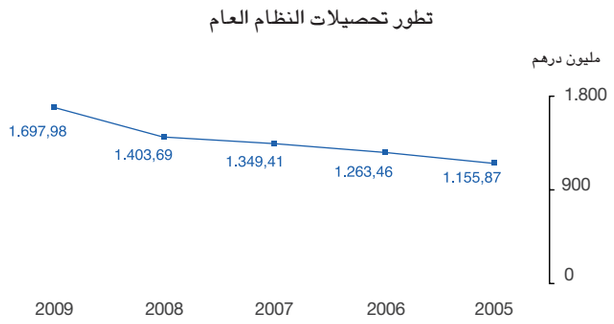

المعاشات

قام النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، سنة 2009، بصرف 3.303,69 مليون درهم من المعاشات مقابل 1.948,27 مليون درهم في سنة 2008، أي بارتفاع نسبته 55,71%. ويعزى هذا الارتفاع إلى تحمل محفظة متقاعدي الصندوق الداخلي للتقاعد للمكتب الشريف للفوسفاط، من جهة، و إلى تصفية 5.682 معاشا جديدا، من جهة أخرى. كما قام النظام بتحويل مبلغ 59,39 مليون درهم إلى الصندوق المغربي للتقاعد والذي يمثل مستحقات 3.407 منخرطا في النظام تم ترسيمهم في إطار الوظيفة العمومية.

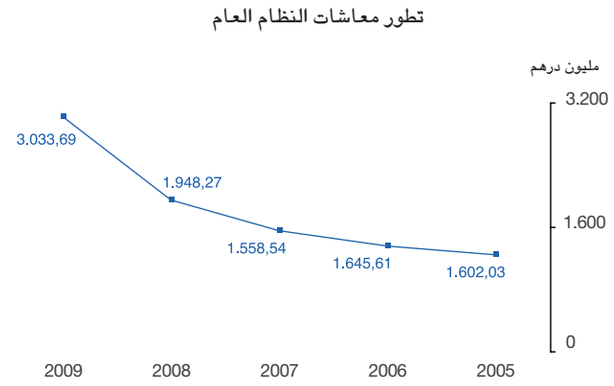

أهم أرقام النظام العام لسنة 2009

عدد المنخرطين المساهمين
190.567

عدد المستفيدين من المعاشات
98.370

نسبة إعادة التقييم
3,49%

التحصيلات
1.697,98 مليون درهم

المعاشات
3.033,69 مليون درهم

النظام التكميلي

يعتبر النظام التكميلي لنظام منح رواتب التقاعد، نظاما تقاعديا يطبق على المستخدمين الدين تفوق أجورهم الخاضعة للاقتطاع سقف النظام العام للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

في 2009/12/31، بلغ عدد المنخرطين في النظام التكميلي 11.036 منخرطا أي بارتفاع نسبته 11,61% بالمقارنة مع السنة الماضية. و يتوزع هذا العدد كما يلي: 10.074 **منخرط و**962 **متقاعد.**

تطور عدد المساهمين في النظام التكميلي

المؤسسات المتعاقدة

في سنة 2009، تم إبرام 18 اتفاقية انخراط جديدة في النظام التكميلي للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد ليصل بذلك العدد الإجمالي للاتفاقيات المبرمة إلى 223 اتفاقية.

المنخرطون المساهمون

في سنة 2009، بلغ عدد المنخرطين المساهمين في النظام التكميلي 10.074، مقابل 9.148 منخرطا بالمقارنة مع سنة 2008، أي بارتفاع نسبته 10,12%.

المستفيدون من المعاشات

خلال سنة 2009، بلغ عدد المستفيدين من معاش النظام التكميلي 740، مقابل 962 مستفيد في السنة الماضية، أي بارتفاع نسبته 30%.

التحصيلات

خلال سنة 2009، وصل مبلغ مساهمات و اشتراكات النظام التكميلي 60,97 مليون درهم مقابل 54,84 مليون درهم سنة 2008، أي بارتفاع نسبته 11,2%.

المعاشات

و في سنة 2009، بلغت قيمة المعاشات المؤداة 9,24 مليون درهم مقابل 6,97 مليون درهم خلال سنة 2008، أي بارتفاع نسبته32,57%.

تطور تحصيلات و معاشات النظام التكميلي

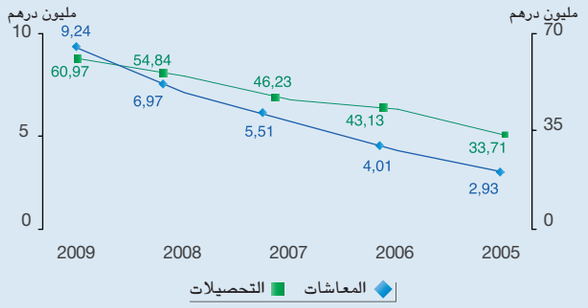

أهم أرقام النظام التكميلي لسنة 2009

عدد المنخرطين المساهمين
10.074

عدد المستفيدين من المعاشات
962

عدد الاتفاقيات المبرمة
223

التحصيلات
60,97 مليون درهم

المعاشات
9,24 مليون درهم

التقرير المالي

النظام العام

الموارد

برسم سنة 2009، انخفضت موارد النظام العام لتصل إلى 81.206,55 مليون درهم مقابل 83.351,67 مليون درهم سنة 2008، أي بانخفاض نسبته 2,6%.

و تتكون موارد النظام العام أساسا من الصناديق التنظيمية والاحتياطات التقنية و التي تمتل على التوالي 46% و45,2% من مجموع موارد النظام العام.

و تضم الصناديق التنظيمية مبلغ 37.391,05 مليون درهم موزعة كما يلي:

– صندوق الشيخوخة : 18.233,71 مليون درهم؛

– صندوق الموازنة : 19.157,34 مليون درهم.

وتتكون الاحتياطات المنظمة من احتياطيات خفض قيم التوظيفات والتي تبلغ 5.844,67 مليون درهم مقابل 5.033,55 مليون درهم مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 8,90% بالمقارنة مع سنة 2008.

و انتقلت احتياطات المخاطر و المصاريف من 8,03 مليون درهم سنة 2008 إلى 40,32 مليون درهم هذه السنة، بزيادة نسبتها 402,12% و تخص أساسا الاقتطاعات من المصدر وتبلغ قيمتها 32 مليون درهم.

كما أن الاحتياطيات التقنية التي تخص التزامات النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد اتجاه المستفيدين من المعاشات، قد بلغت 36.699,98 مليون درهم مقابل 36.957,78 مليون درهم سنة 2008 ، أي بانخفاض نسبته 0,7%.

كما أن ديون الخوصصة المتداولة و التي بلغت 1.626,45 مليون درهم مقابل 3.637,39 مليون درهم في السنة الفارطة، تتكون أساسا من الالتزامات بدون دفعات، و من الدفاتر الفردية للمنخرطين المرسمين و التي هي قيد التحويل إلى الصندوق المغربي للتقاعد و يفسر انخفاض ديون الخوصصة المتداولة أساسا بتسوية الخزينة بعمليات شراء السندات مند سنة 2008.

تطور موارد النظام العام

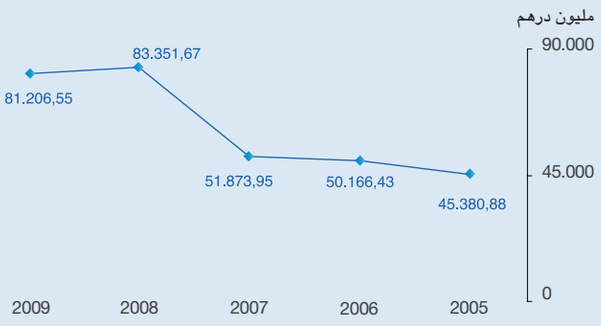

توزيع موارد النظام العام

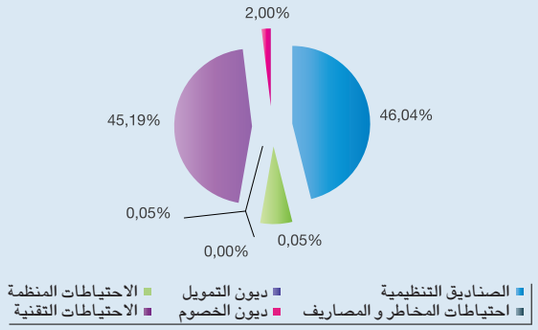

الاستعمالات

وصل مجموع استعمالات النظام العام خلال سنة 2009، قبل إزالة الإستفاءات والاحتياطيات المقدرة ب 2.760,94 مليون درهم، مبلغ 83.967,48 مليون درهم مقابل 84.724,28 مليون درهم سنة 2008، بانخفاض بلغ 756,80 مليون درهم أو 0,9%.

سجل مبلغ التوظيفات 77.129,52 مليون درهم، أي ما يعادل 92% من مجموع الاستعمالات ويتكون هذا المبلغ مم يلي:

– قيم أدون، سندات و سندات الدين القابلة للتداول : 37.970,12 مليون درهم؛

– أسهم و حصص في الشركات : 38.720,68 مليون درهم؛

– التوظيفات العقارية : 504,76 مليون درهم؛

– قروض و كمبيالات مشابهة : 3,96 مليون درهم.

و هكذا، فقد وصلت قيمة محفظة الأدون، السندات وسندات الدين القابلة للتداول، المقومة بثمن الشراء إلى 37.970,12 مليون درهم أي ما يعادل 49.2% من مجموع التوظيفات، مقابل 35.133,74 مليون درهم سنة 2008، بزيادة بلغت 2.836,38 مليون درهم أو8,1%.

و قد بلغت محفظة الأسهم و الحصص في الشركات، و التي تمثل 50,2% من مجموع التوظيفات، 38.720,68 مليون درهم مقابل 40.914,88 مليون درهم سنة 2008، أي بانخفاض بلغ 2.194,20 مليون درهم أو 5,4%.

أما بخصوص المحفظة العقارية، فقد بلغت الاستثمارات خلال هذه السنة 504,76 مليون درهم مقابل 500,19 مليون درهم خلال السنة الماضية، مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 0,91%.

و حقق مجموع ديون الأصول المتداولة مبلغ 3.741,86 مليون درهم مقابل 3.741,86 مليون درهم سنة 2008 و يتكون أساسا من ديون على المشغلين المنضمين بمبلغ 798,20 مليون درهم، و كذا من حسابات تسوية الأصول و الذي يمثل الفوائد الجارية والغير المستوفية داخل الأجل بمبلغ 910,11 مليون درهم.

تطور استعمالات النظام العام

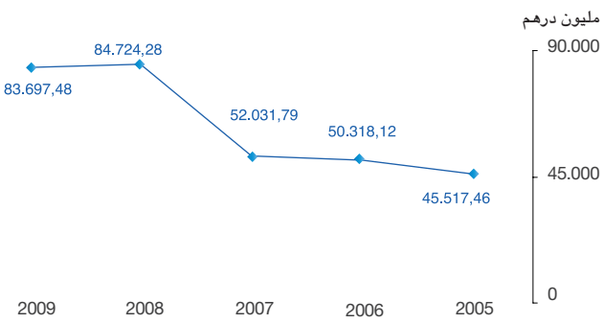

و أخيرا، بلغت خزينة الأصول المكونة أساسا من ودائع الحساب الجاري لدى صندوق الإيداع و التدبير 2.794,21 مليون درهم مقابل 2.602,53 مليون درهم سنة 2008، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 191,68 مليون درهم أو 7,4%.

توزيع استعمالات النظام العام

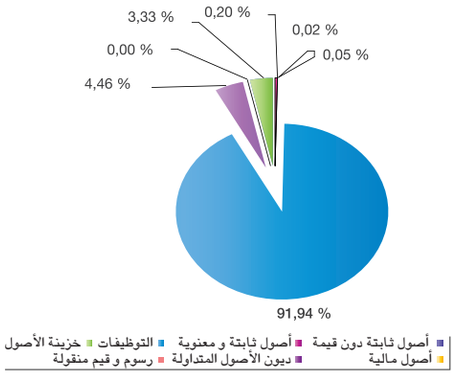

النتيجة

اختتمت سنة 2009 بفائض في النتيجة بلغ 958,30 مليون درهم، أي بانخفاض نسبته 72,70% بالمقارنة مع السنة المالية الماضية. و يفسر هذا الانخفاض الحاد بالعودة للاتجاه الطبيعي لتطور نتيجة النظام: حيث تفسر النتيجة الاستثنائية لسنة 2008، أساسا إلى ارتفاع الرساميل المكونة إثر إدماج الصندوق الداخلي للتقاعد للمكتب الشريف للفوسفاط.

و تجدر الإشارة أنه، طبقا للنصوص المنظمة للنظام، فقد تم تحويل هذا الفائض كليا إلى صندوق الموازنة التابع للنظام.

وحتى 2009/12/31، بلغ معدل المردودية الصافي للتوظيفات 2,68% مقابل 6,37% في السنة الماضية. ويفسر هذا الانخفاض بالأداء السلبي للأسهم.

و مع ذلك، و على فترة 5 سنوات، لازال معدل مردودية التوظيفات 6,32% أعلى من معدل المردودية الاكتواري المشار إليه 5%.

و حسب القيمة السوقية، سجلت محفظة سنة 2009 أداء بلغ 2,54% مقابل 2,33% حسب معايير هذه السنة، أي بأداء متفوق بلغ 21 نقطة أساس.

تطور نتائج النظام العام

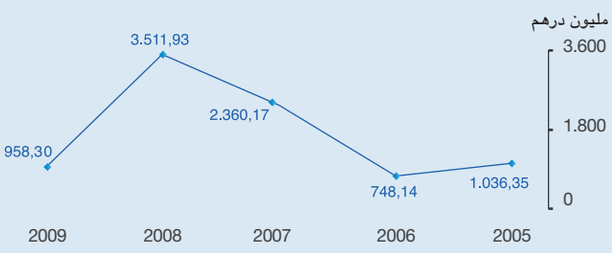

المؤشرات المالية الرئيسية للنظام العام في سنة 2009

الموارد
81.206,55 مليون درهم

الاستعمالات
83.967,48 مليون درهم

نتيجة السنة المالية
958,30 مليون درهم

النظام التكميلي

الموارد

ارتفعت موارد النظام التكميلي لتصل إلى 355,14 مليون درهم مقابل 303,11 مليون درهم في السنة الماضية، أي بزيادة بلغت 52,03 مليون درهم أو 17,2%.

ويمكن تفصيل هذه الموارد كما يلي:

الصناديق التنظيمية المتكونة من:

– صندوق الرسملة: 172,83 مليون درهم مقابل 146,55 مليون درهم

– الاحتياط الأمني: 63,83 مليون درهم مقابل 60,56 مليون درهم

الاحتياطيات التقنية المخصصة لتنفيذ التزامات النظام اتجاه المستفيدين من المعاش و التي بلغت 111,86 مليون درهم مقابل 90,24 مليون درهم السنة الماضية أي بزيادة 24%. هذا الارتفاع ناتج عن صرف معاشات جدد في سنة 2009.

احتياطات المخاطر و التكاليف و التي بلغت 0,15 مليون درهم مقابل 0,18 مليون درهم للسنة المنصرمة.

ديون الخصومة المتداولة، التي تمثل المصاريف الواجب أدؤها، و التي بلغت 6,46 مليون درهم مقابل 5,57 مليون درهم في 2008 ، أي بارتفاع يبلغ نسبته 16%.

تطور موارد النظام التكميلي

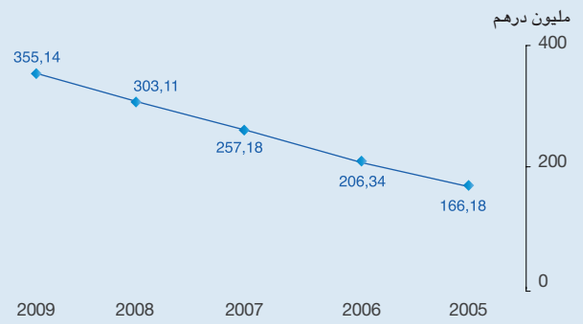

توزيع موارد النظام التكميلي

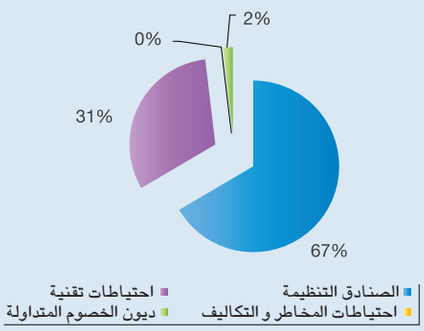

الاستعمالات

بلغ مجموع الاستعمالات 356,09 مليون درهم مقابل 306,70 مليون درهم سنة 2008، أي بزيادة بلغت 49,4 مليون درهم أو 16,1%.

تمثل التوظيفات المالية 48,6% من استعمالات النظام و تتكون من قيم و سندات الدولة. أي بزيادة بلغت 21,5% بالنسبة للسنة الماضية، و قد انتقل المبلغ من 142,54 مليون درهم إلى 173,21 مليون درهم.

أما ديون الأصول المتداولة فقد بلغت16,07 مليون درهم مقابل 43,44 مليون درهم و تمثل أساسا نسبة الفوائد الجارية و الغير المستوفية الأجل للتوظيفات.

بالنسبة للخزينة، و المكونة أساسا من ودائع الحساب الجاري لدى صندوق الإيداع و التدبير، فقد بلغت 166,81 مليون درهم مقابل 120,72 مليون درهم سنة 2008، بزيادة نسبتها 38,2%.

تطور استعمالات النظام التكميلي

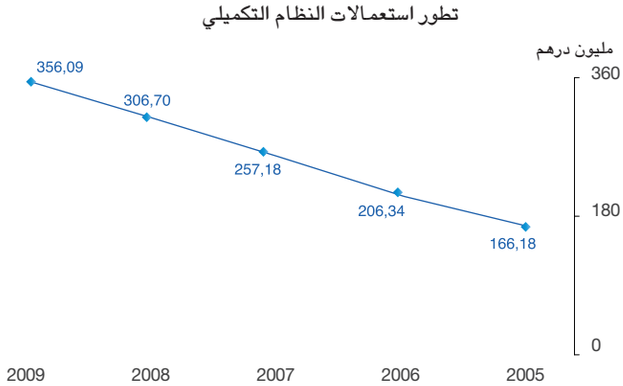

توزيع استعمالات النظام التكميلي

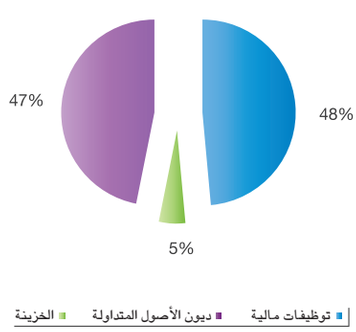

النتيجة

سجلت حصيلة السنة عجزا بقيمة 11,29– مليون درهم مقابل 11,87– مليون درهم خلال السنة الفارطة، و يفصل حساب العائدات و التكاليف أسفله هذه النتيجة.

العائدات : 39 مليون درهم

- الرساميل المكونة للمعاشات : 26,59 مليون درهم
- عائدات التوظيفات : 8,24 مليون درهم
- منتوجات مختلفة : 4,17 مليون درهم

التكاليف : 50,29 مليون درهم

- المعاشات : 9,24 مليون درهم
- تغير الاحتياطي الحسابي : 22,15 مليون درهم
- تكاليف الاستغلال : 4,21 مليون درهم
- تكاليف التوظيفات : 14,69 مليون درهم

وفقا للقوانين التي تنظم النظام الجماعي، سيتحمل احتياطي الأمن هذا العجز.

المؤشرات المالية الرئيسية للنظام التكميلي في سنة 2009

الموارد
355,14 مليون درهم

الاستعمالات
356,09 مليون درهم

نتيجة السنة المالية
11,29- مليون درهم

مصاريف تدبير التوظيفات والتسيير الإداري للنظام

بلغ مجموع مصاريف و تكاليف النظام 195,85 مليون درهم خلال سنة 2009، مقابل 186,59 مليون درهم في السنة الفارطة، أي بارتفاع بلغ 9,26 مليون درهم أو 4,96%. و تتوزع هذه المصاريف بين مصاريف تسيير التوظيفات و مصاريف إدارة النظام.

بلغت مصاريف التوظيفات، خلال نفس الفترة، 113,84 مليون درهم مقابل 112,44 مليون درهم سنة 2008، أي بارتفاع نسبته 1,25% بالمقارنة مع السنة الماضية. وتمثل هذه المصاريف نسبة 0,14% من متوسط أصول النظام خلال سنة 2009 بعدما كانت تمثل 0,17% في 2008.

خلال سنة 2009، بلغت مصاريف تسيير النظام، 82,01 مليون درهم مقابل 74,15 مليون درهم، في سنة 2008، مسجلة ارتفاعا نسبته 10,59% وهو ما يمثل 1,73% من كتلة الأجور المصرح بها للنظام.

من اجل ضمان خدماته، بلغ عدد المستخدمين خلال هذه السنة في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، 184 شخصا، حيث تمثل فئة النساء 37,5% من مجموع المستخدمين.

ويوزع هذا العدد كما يلي:

معدل الاقدمية	النساء	الرجال	الإجمالي
	9,82	15,41	13,32

متوسط العمر	النساء	الرجال	الإجمالي
	35,18	42,15	39,54

حسب هيكل التعيينات	المديريات	العدد	%
	الدراسات و الدعم التقني	9	4,89%
	الشراكة و العلاقات مع الزبناء	19	10,33%
	المعاشات	38	20,65%
	الإنتاج	45	24,46%
	الأنظمة المعلوماتية	20	10,87%
	الإدارة و المالية	40	21,74%
	البرامج و تخطيط المشاريع	4	2,17%
	الجودة والسلامة	7	3,80%
	مديرية النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد	2	1,09%
	المجموع	184	100%

إستراتيجية التوظيفات

أخذا بعين الاعتبار القيود الخاصة بالنظام (الديموغرافيا، نسبة واجبات الانخراط، المعاشات، مقايسة المعاشات)، يهدف النظام الجماعي، في إطار منظوره الطويل المدى ومقابل المخاطر المخصصة لذلك، إلى تحقيق مردودية كافية من أجل الوفاء بالتزاماته وذلك بالارتكاز على الدراسات الاكتوارية ودراسات تطابق الأ صول والخصوم المنتظمة.

في أكتوبر 2008، وأخذا بعين الاعتبار ما تبقى من المبلغ المؤدى من طرف المكتب الشريف للفوسفاط لإدماج صندوقه الداخلي للتقاعد، دخلت إستراتيجية توظيفات النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد مرحلة التنفيذ مع إعادة تشكيل لحظية وميكانيكية لمخصصات الأ صول.

وتستهدف هذه السياسة الحد التدريجي من الجزء المخصص للتوظيفات النقدية لتموين، في أحسن ظروف المردودية والمخاطر، محفظة السندات ومحفظة الأسهم المتداولة وكذا محفظة الاستثمارات البديلة (العقار، الأسهم الخاصة والدولية). كما أن تدبير وثيرة التنفيذ رهينة بمورفولوجيا الأسواق وكذا جمع أموال التزامات البيان.

الحصيلة الاكتوارية للنظام العام

من خلال عرضه للواقع المالي للنظام نهاية العام، يقوم البيان الاكتواري بتقييم التزامات النظام مقارنة مع موارده (الاحتياطيات والمساهمات المتوقعة) على مدار 100 سنة القادمة، إذ من شان هذه الإسقاطات تمكين النظام من التعرف على المؤشرين الرئيسيين : نسبة تغطية التزامات النظام و أفق ديمومته.

كما يعتمد هذا البيان على تحليل التزامات النظام على أساس مجموعة مغلقة (دون الأخذ بعين الاعتبار المنخرطين الجدد)، من جهة، وكذا كمجموعة مفتوحة (مع الأخذ بعين الاعتبار المنخرطين الجدد)، من جهة أخرى.

لم تعرف الفرضيات الاقتصادية والديموغرافية التالية، المعتمدة بالنسبة للبيان الاكتواري 2009، أي تغيير مقارنة مع سنة 2008.

- معدل ارتفاع عدد المنخرطين : 1% خلال العشرين سنة الأولى، ثم استقراره بعد هذه المدة
- معدل العائد طويل الأمد للأصول : 5%
- معدل إعادة تقييم المعاشات : 3%
- جدول الوفيات : TV 73-77

من جهة أخرى، تم القيام باختبارات للمعايير المؤثرة بشكل أكبر على التزامات النظام، كنسبة إعادة تقييم المعاشات (2%، 2,5% و3,5 %)، معدل العائد طويل الأمد للأصول (4%، 5,5%4,5% و6%) وكذا جدول الوفيات TV 88-90.

التحليل في شكل مجموعة شبه مغلقة

حسب هذه المقاربة، يقدر إجمالي التزامات النظام (الدين الاكتواري) بـ 137.063 مليون درهم سنة 2009 مقابل 132.652 مليون درهم خلال السنة الفارطة أي ما يعادل ارتفاعا بنسبة 3%، أما إجمالي الموارد فيقدر ب 102.266 مليون درهم مقابل 101.061 مليون درهم خلال سنة 2008 أي بارتفاع بنسبة 1%. وعقب هذا النمو المتفاوت لهذين العاملين فقد استقر معدل تغطية الالتزامات الاكتوارية في حدود 75% عوض 76% السنة الماضية.

الفئات	2009	2008	نسبة التغيير
إجمالي الالتزامات (مليون درهم)	137.063	132.652	3%
إجمالي الموارد (مليون درهم)	132.652	101.061	1%
نسبة التغطية	75%	76%	-

التحليل في شكل مجموعة مفتوحة

تبين نتائج التحليل في شكل مجموعة مفتوحة لالتزامات النظام عدم حدوث أي تغيير مقارنة مع السنة الماضية بحيث ظل أفق ديمومته مستقرا في حدود سنة 2038.

في هذا الصدد، فإن موارد النظام الإجمالية المقدرة ب 82.081 مليون درهم في أفق سنة 2010 (السنة الأولى للإسقاطات) سوف تغطي 24 سنة من المعاشات، 3 سنوات سنة 2035، سنة واحدة خلال عام 2038 و صفر سنة خلال 2039، تاريخ استنفاد احتياطيات النظام.

و يظهر الرسم البياني أسفله تطور الصناديق واحتياطات النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد وفقا للافتراضات المعتمدة.

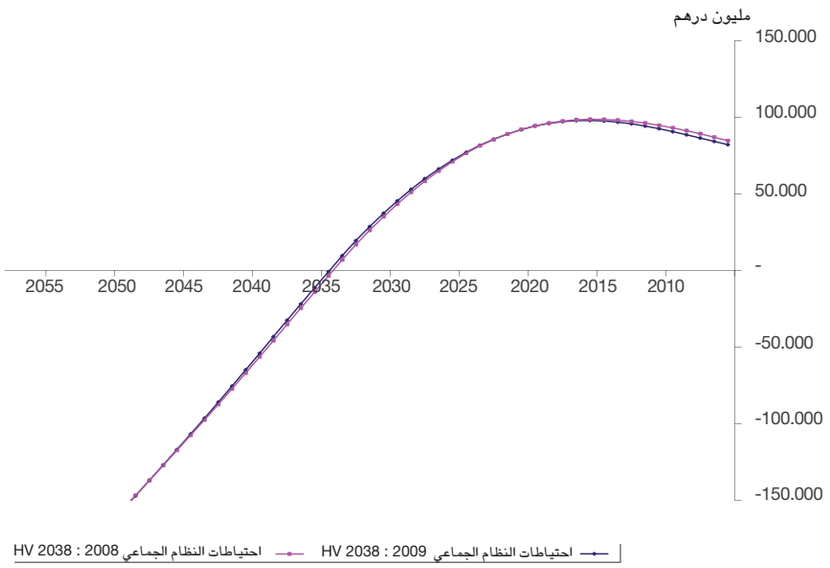

تحليل الحساسية

لتقييم مدى حساسية هذه النتائج للافتراضات الاكتوارية، تم إنجاز اختبار للمعايير الثلاثة التي تؤثر بشكل ملموس على توازن النظام: عائد الأصول، نسبة إعادة تقييم المعاشات وأيضا جدول الوفيات.

ويظهر الجدول أسفله مختلف السيناريوهات:

	أفق الديمومة (مجموعة شبه مغلقة)	نسبة التغطية (مجموعة مفتوحة)
اختبار على معدل العائد طويل الأمد للأصول		
4%	2035	61%
4,5%	2036	68%
5% (سيناريو مركزي)	2038	75%
5,5%	2041	82%
اختبار على معدل إعادة تقييم المعاشات		
2%	2046	89%
2,5%	2042	81%
3%	2038	75%
3,5%	2036	68%
اختبار على جدول الوفيات		
TV 73-77	2038	75%
TV 88-90	2036	69%

انتقلت نسبة التزامات النظام من 76% إلى 75% من سنة لأخرى، وتبقى هذه النسبة مقبولة حيث إن النظام العام للنظام الجماعي ليس مرسملا إلا جزئيا (في حدود 67%).

بيان ملخص في 2009/12/31

(النظام العام و النظام التكميلي)

الأصول	2008	2009
		(مليون درهم)
أصول ثابتة دون قيمة	0,07	15,49
أصول ثابتة معنوية	3,48	4,48
أصول ثابتة مادية	75,48	71,39
أصول ثابتة مالية (غير التوظيفات)	44,96	44,86
توظيفات	75.411,91	74.712,75
سندات وقيم توظيفات أخرى	588,49	-
ديون الأصول المتداولة	4.807,15	3.751,68
خزينة الأصول	2.723,24	2.961,03
الإجمالي	**83.654,78**	**81.561,68**

الخصوم	2008	2009
		(مليون درهم)
الصناديق التنظيمية	37.951,96	37.627,71
رؤوس أموال ذاتية مماثلة	5.003,55	5.448,67
ديون التمويل	0,08	0,08
احتياطيات دائمة لمواجهة المخاطر والمصاريف	4,37	4,37
احتياطيات تقنية	37.048,02	36.811,84
ديون الخصوم المتداولة	3.642,95	1.632,90
احتياطيات أخرى لمواجهة المخاطر والمصاريف	3,85	33,11
الإجمالي	**83.654,78**	**81.561,68**

التقرير السنوي
2009